سنه وكذا السجود ولو ترك شيئا من فعله ساهيا يلزمه سجود السهو قال
ابن امير حاج وهذا هو الصواب انتهى اما الاعتدال في نفس الا
نتقال فسنة اتفاقا ووضع يديه في السجود حذاء وجهه اي بان
يكون وجهه بين كفيه وجافاه بطنه عن فخذيه اي بياعد بطنه
عن فخذيه لحديث ميمونة انه كان عليه السلام اذا سجد جافى بين
يديه حتى لو ان بهمة لو اراد ت ان تمر بين مرت لانه ابعد عن
التكاسل وابد ضبعيه اي اظهار ضبعيه بسكون الموحدة لا غير
كما في المغرب لكن حكى شيخ الاسلام الضم ايضا اي عضديه وقيل
وسطهما وباطنهما ولعل المراد هنا الثاني لحديث الشيخين كان
عليه الصلاه والسلام اذا سجد فرج بين يديه حتى يبدو باطن
ابطيه وقيل اذا كان في الصف ازدحام لا يجافي حتى لا يوذي جاره
خلاف ما اذا لم يكن فيه زحام الاكراه فلا تفضل لما روي عن يزيد
بن ابي حبيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجلين
تصليان فقال اذا سجد احدكم فلا تفضا بعضه اللحم الى بعض
فان المراة ليست في ذلك كالرجل ثم اعلم ان المراة تخالف الرجل في
عشر خصال ترفع يديها الى منكبيها وتضع يمينها على شماله تحت ثديها
ولا تجافي بطنها عن فخذيها وتضع يديها على فخذيها بحيث تبلغ
رؤس اصابعها ركبتيها ولا تفتخ ابطيها في السجود وتجلس متوركة
في التشهد ولا تفرج اصابعها في الركوع ولا تنوم الرجال وتكره جلستين
وتقوم الامام وسطين كذا ذكره الزيلعي ومن السنن توجيه اصابع
رجليه الى القبلة ان في السجود ومن السنن وضع الركبتين في السجود
واختلف في القدمين ووضع اصبع واحد من القدمين شرط
والجلوس على رجله اليسرى في القعدتين اي ونصب اليمين والصلا

على النبي صلى الله عليه وسلم فيها اي في القعدتين في الفعلان
كل ركعتين منه صلاة على حدة ونفله اي نفل اذا قام الى الثالثة
منه بخلاف الاربع قبل الظهر فانه يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم في القعدة الاخيرة منها فقط ولا يثني اذا قام الى الثالثة
في الاخيرة فقط في الفرض دون القعدة الاولى فتقتصر على قوله
عبده ورسوله ويقتضي الدليل اقترانه في الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في المرة عملا بالامر وهو قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلى هذا الوصل في اول
بلوغه صلاة اجزاته الصلاة في تشهده عن الفرض ووقعت
فرضا قال في النهر ولم ار من نبه على هذا وقد مر نظيره في
الابتداء بغسل اليدين واجابة مما ذكر سواء سمعه من نفسه
او من غيره الا في ضمن صلاة عليه الا ان يتحد المجلس فيستحب التكرار
بالتكرار والذي اختاره الطحاوي وصححه في التحفة وغيرها تكرار
الوجوب بتكرارها ولو اتحد المجلس على الاصح كما في المجتبى الا انه
في التلاوة من الكافي ربح الاكتفاء بمرة وان الزايد مندوب قال
في النهر ولا اعلم خلافا في وجوب التنزيه عند اسماع اسمه تعالى
وانه يكفيه مع التكرار تنزيها واحدا وفي المجتبى الصلاة تقتضي خلاف
التنزيه فانه لا يصير ذنبا بالترك والفرق ان كل وقت محل الادا
فلا يكون محلا للقضا قال في الفتح وهذا الفرق ان كل وقت ليس
بظاهر انتهى ولعل وجهه انه وان كان كل وقت محلا الا ان محليته
في قضية ذمته بالقضا اولى منه بغيره واختار الكرخي الاستحباب
كما ذكر قال السرخسي وهو المختار للفتوى وجعله في شرح المجمع قول
عامة العلما واما الوقت وههنا فوايد الاولى قال في المجتبى سئل ابا